

واقع التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين ضمن المدارس العادية في الجزائر Reality of care for special needs integrated into Algeria's ordinary schools

طالبي بشرة*، مخبر الدراسات الفلسفية وقضايا الانسان والمجتمع في الجزائر جامعة ابن خلدون - تيارت (الجزائر)،
talibi.bochra@univ-tiaret.dz

مسكين عبد الله، مخبر تحليل المعطيات الكمية والكيفية للسلوكيات النفسية والاجتماعية جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
(الجزائر)، abdallah.meskine@univ-mosta.dz

تاريخ القبول: 04 12 2023 تاريخ النشر: 31/12/2023

تاريخ الاستلام: 22 06 2023

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن واقع التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين ضمن المدارس العادية في الجزائر، وتم اختيار عينة تتكون من (20 فردا) من المهتمين بمجال الدمج المدرسي بولاية الجلفة خلال الموسم الدراسي (2021/2022)، واتبع الباحثان خطوات المنهج الوصفي، وسعيا لتحقيق أهداف الدراسة استخدمتا المقابلة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن كل من الظروف المادية والفيزيائية لأقسام الدمج وكذا الشروط المتعلقة بهيئة التدريس، إضافة إلى طرق التشخيص والتوجيه والمتابعة المعمول بها غير كافية للتكفل الأنسب بذوي الاحتياجات الخاصة.

الكلمات المفتاحية: التكفل؛ ذوي الاحتياجات الخاصة؛ الدمج المدرسي؛ المدرسة العادية.

Abstract:

The aim of the present study is to reveal the reality of special needs care integrated into Algeria's ordinary schools, and a sample of (20 individuals) interested in the field of school integration in Djelfa State during the school season (2021/2022). The researchers followed the steps of the descriptive curriculum. In order to achieve the study's objectives, they used the corresponding as a tool for data collection. The results of the study found that both the physical and physical conditions of the merging departments as well as the faculty-related requirements, as well as the diagnostic, guidance and follow-up methods in place, were insufficient to provide for the most appropriate special needs.

Keywords: care; individuals with special needs; school integration; ordinary school.

* طالبي بشرة

. مقدمة:

تعد فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من الفئات التي حظيت باهتمام كبير في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، نظرا لاختلافهم عن الأفراد العاديين من حيث الخصائص النفسية، الجسمية، الانفعالية،

طالبي بشرة ، مسكين عبد الله واقع التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين ضمن المدارس العادية في الجزائر السلوكية مما يجعلهم في حاجة لرعاية وتربية خاصة تتوافق مع إمكانياتهم وقدراتهم، ونخص بالذكر فئة ذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين بالمدارس العادية الذين يحتاجون لطرق خاصة لتعليمهم والتكفل بهم من كافة النواحي.

فالتأمل في مجال تربية وتعليم وذوي الاحتياجات الخاصة يلاحظ أن تلك الفئة عانت عبر مراحل مختلفة، بدأت بالإهمال والرفض والعطف، ثم الاهتمام بحقوقهم، وصولاً إلى مرحلة الحق في التعليم ضمن سياق الفصل العادي "الدمج الكلي" أو في فصول ملحقة بالمدارس العادية "الدمج الجزئي"، وكانت هذه المرحلة ما هي إلا نتاج للشرائع السماوية المختلفة والقوانين ذات العلاقة خاصة القانون الحكومي Education for all Handicapped children Act 94/142 التربية لجميع الأطفال المعاقين والذي يعد حجر الزاوية في التربية الخاصة لأنه غيّر مسار تربية وتعليم ذوي الإعاقة من التوجه نحو العزل إلى التوجه نحو الدمج ومتطلباته. (حنفي محمد، 2008، 146)

فنظراً لزيادة عدد المعوقين جعل جل الدول إن لم نقل كلها تؤمن بأهمية الدمج المدرسي ونجد في مقدماتها الولايات المتحدة الأمريكية، كاليفورنيا، الأردن، السعودية، مصر وغيرها من الدول، نجد في ذلك دراسة كول وآخرون (Cook، Melvyn، Myichael، et 1991) في الولايات المتحدة الأمريكية التي تشير إلى النتائج الإيجابية التي يتركها الدمج في تحصيل الأطفال ذوي الإعاقات البسيطة وعلى الجوانب الأخرى، كلما زادت فرص حصولهم على خدمات مساندة أثناء الدمج، كما أكد معلمو التربية الخاصة في تلك المدارس على ضرورة حصول الأطفال المدمجين على أدوات تعليمية بغض النظر عن البديل التربوي الذي يتعلمون من خلاله، كما يبدو أن الاتجاهات الإيجابية لكل من المدراء والمعلمين في تلك المدارس كانت حافزاً لحدوث تطورات عديدة لدى الأطفال المدمجين.

كذلك نجد دراسة سحر وبنيت (2004) التي كانت عبارة عن دراسة مسحية لبرامج الدمج بالمملكة العربية السعودية بالمدارس العادية، والتي توصلت إلى أن هنالك تحول كبير طرأ على برامج الدمج، حيث بدأت بطيئة عام 1410هـ ثم تزايدت بشكل ملحوظ، كما يتضح من الدراسة أن كافة الإعاقات قد استفادت من برامج الدمج المطبقة وبالأخص الإعاقات البسيطة، كما أن كافة البدائل التربوية قد تواجدت بنسب متفاوتة، وأن مدارس البنين شهدت توسع أكبر من مدارس البنات في مجال الدمج، نجد كذلك دراسة الشجاع ومحمد (2009) بالجمهورية اليمنية التي كانت عبارة عن دراسة تقويمية لبرامج الدمج التربوي للمعاقين بصرياً في المدارس العادية وتوصلت إلى أن الكفايات التعليمية تتوفر لدى معلمي المدارس العادية بنسبة (52%)، وتتوفر الخدمات المساندة للدمج في نفس المدارس بنسبة (42%)، أما بخصوص البيئة المدرسية المناسبة للدمج في المدارس العادية فهي تتوفر بنسبة (55%).

فمن خلال هذه الدراسات يلاحظ أن مجال التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين بالمدارس العادية بدأ يتوسع شيئاً فشيئاً حتى شمل أكبر عدد ممكن من الإعاقات، كما حقق نتائج إيجابية لصالح هذه الفئة. والجزائر كغيرها من الدول حاولت التكفل بهذه الفئة ورعايتها من مختلف الجوانب، لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وكسر قيود العزلة فقد تميزت الفترة الاستعمارية بالغياب الكامل لأي فعل أو مبادرة لصالح الأشخاص المعوقين، ما عدا إنشاء المدرسة الاستعمارية للصم البكم في الجزائر العاصمة وذلك سنة 1886م وكانت ملحقة لمدرسة صغار البكم بشومبييري فرنسا، ومع استرجاع الجزائر لحريتها، وبعد الاستقلال مباشرة بقي الأشخاص المعوقين تحت رعاية الأسرة فقط، رغم أن الجزائر حاولت الاهتمام بهم لكنها انهمكت بإعادة بناء الدار التي هدمها المستعمر الفرنسي، حيث في سنة 1976م بدأ الاهتمام بالأشخاص المعوقين، فكانت هذه السنة ثرية بالتشريعات ومن بينها المصادقة على الميثاق الوطني والدستور، وإصدار قانون الصحة (مسعودان، 2009، ص 16).

تليها العديد من التشريعات والقوانين كالمنشور الوزاري رقم 1061/و.ت/م.د المؤرخ في عام 1996 المتعلق بالتكفل بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، كذلك القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 ديسمبر 1998 المتعلق بفتح الأقسام الخاصة للأطفال ذوي الإعاقة الحسية الخفيفة في المؤسسات التعليمية التابعة لقطاع التربية والتعليم، والقانون رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 الذي يضمن حق التعلم لكل جزائرية وجزائري، حيث يسهر قطاع التربية الوطنية بالتنسيق مع المؤسسات الاستشفائية وغيرها من الهياكل المعنية، على التكفل البيداغوجي الأنسب وعلى الإدماج المدرسي للتلاميذ المعوقين وذوي الأمراض المزمنة، ثم جاء المنشور الوزاري المشترك المتضمن الإجراءات العملية لفتح الأقسام للأطفال المعوقين وسيرها المؤرخ في 13 ديسمبر 2014، حيث تم فتح أقسام مدمجة لاستقبال التلاميذ ضعيفي الحواس في المدارس والمتوسطات وحتى بعض الثانويات، وأقسام لاستقبال ذوي الإعاقة الذهنية الخفيفة، والتكفل بالمعاقين حركيا والذي تم الإشارة إليه في دراسة كل من الماحي زبيدة ومكي محمد (2017) الموسومة بـ "التكفل النفسي التربوي بالأطفال المتمدرسين من ذوي الاحتياجات الخاصة بالجزائر بين الواقع والتطلعات"، كذلك دراسة عزيزة خلفاوي وفاطمة الزهراء ملاح (2017) المعنونة بـ "الدمج المدرسي للمعاق بصريا بالجزائر" حيث تناولوا موضوع الدمج المدرسي للمعاق بصريا بالجزائر من خلال قراءة للجانب التشريعي والجانب التطبيقي لهذه التجربة.

لكن رغم هذه القوانين والتشريعات التي سنتها الدولة الجزائرية بهذا الخصوص إلا أن هذا القطاع لازال يعاني الكثير من المشكلات والمعوقات التي حالت دون التكفل الأنسب بهذه الفئة، حيث أشار دراسة كل من ببيوض وبوعزة (2017) في دراستهما حول مشكلات ومعوقات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التربوية الجزائرية إلى أن أهم هذه المشكلات تتمثل في عدد التلاميذ في الأقسام الخاصة الذي يتجاوز الحد الأقصى، وعدم جاهزية النظام التعليمي العادي من حيث التصميم والتخطيط للمعاقين، إضافة إلى عدم وجود التسهيلات البنيوية اللازمة لهم داخل المدرسة، والنقص في إعداد المعلمين وتدريبهم لتنمية وتطوير قدراتهم ومهاراتهم للاستجابة وتقدير احتياجات المدمجين.

انطلاقا مما سبق ذكره جاءت الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال التالي:

ما واقع التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين ضمن المدارس العادية في الجزائر؟
ويتفرع السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل الظروف المادية والفيزيائية لأقسام الدمج بالمدارس العادية كافية للتكفل الأنسب بذوي الاحتياجات الخاصة؟
- 2- هل الشروط المتعلقة بهيئة التدريس كافية للتكفل الأنسب بذوي الاحتياجات الخاصة؟
- 3- هل طرق التشخيص والتوجيه والمتابعة المعمول بها كفيلة بالتكفل الأنسب بذوي الاحتياجات الخاصة؟

1.1 فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الأدب النظري وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، قام الباحثان بصياغة الفرضيات التالية:

- الظروف المادية والفيزيائية لأقسام الدمج بالمدارس العادية كافية للتكفل الأنسب بذوي الاحتياجات الخاصة.
- الشروط المتعلقة بهيئة التدريس كافية للتكفل الأنسب بذوي الاحتياجات الخاصة.
- طرق التشخيص والتوجيه والمتابعة المعمول بها كفيلة بالتكفل الأنسب بذوي الاحتياجات الخاصة.

1.2 أهمية الدراسة:

طالبي بشره ، مسكين عبد الله
تتمثل أهمية الدراسة الحالية في كونه تسلط الضوء على فئة مهمة من فئات المجتمع الجزائري، ألا وهي فئة ذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين بالمدارس العادية، لتلبية احتياجاتهم الفردية وتمكينهم من بلوغ أقصى ما تؤهله لهم قدراتهم كونهم أفراد لهم حقوق وواجبات كبقية أفراد المجتمع، من خلال ما تقدمه من تشخيص للواقع الفعلي للتكفل بهم.

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الكشف على واقع الظروف المادية والفيزيائية لأقسام الدمج بالمدارس العادية.
- التعرف على الشروط المتعلقة بهيئة التدريس بأقسام الدمج، ومدى ملاءمتها لتدريس ذوي الاحتياجات الخاصة.
- الكشف عن طرق التشخيص والتوجيه والمتابعة المعمول بها في أقسام الدمج.

1.4 التعاريف الإجرائية لمفاهيم الدراسة:

- **التكفل:** يقصد به مجموع الخدمات النفسية والتربوية والبيداغوجية التي تقدم لذوي الاحتياجات الخاصة للوصول بهم لأقصى ما تؤهله لهم قدراتهم.
- **ذوي الاحتياجات الخاصة:** يشير مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة إلى ذلك الطفل أو الشخص الذي انحراف عن الفرد العادي أو المتوسط في الخصائص العقلية، الحسية، قدرات التواصل، نمو السلوك الاجتماعي والانفعالي، حيث يكون هذا الانحراف بالدرجة التي يحتاج فيها الطفل إلى تعديل في الخبرات التعليمية (المدرسية) أو إلى خدمات تعليمية خاصة بهدف تنمية قدراته الخاصة (عربيات أحمد، 2011، ص 39).
- **الدمج المدرسي:** عرفه عبد الفتاح (2011) بأنه دمج غير العاديين في الفصول الدراسية مع العاديين مع توجيه رعاية خاصة بهم، وهذا الاتجاه يقضي على سلبات التجارب السابقة ويحقق لغير العاديين تربية متوازنة مع العاديين ويتيح لهم فرص الانخراط الكامل مع أقرانهم بما يساعدهم على التكيف الاجتماعي السليم، وهو وضع ذوي الاحتياجات الخاصة القابلين للتعليم مع أقرانهم العاديين لكسر قيود العزلة، مع توفير خدمات التربية الخاصة.
- **المدرسة العادية:** هي تلك المؤسسة التربوية المقصودة والعامّة لتنفيذ أهداف النظام التربوي في المجتمع (تركي، 1990، ص 187).

ويقصد بها في الدراسة الحالية المدرسة التي تحتوي على أقسام خاصة، يزاول فيها التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة دراستهم مع أقرانهم من التلاميذ العاديين.

2. الإطار النظري:

1.2 تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة:

هو كل طفل يعاني من حالة ضعف أو عجز تحدّ من قدرته على التعلم بالبيئة التربوية العادية، أو تمنعه من القيام بالوظائف والأدوار المتوقعة ممن هم في عمره باستقلالية؛ وبذلك هو طفل لديه انحراف أو تأخر ملحوظ في النمو جسميا، أو حسيا، أو عقليا، أو سلوكيا، أو لغويا، وينجم عن ذلك حاجات تقتضي خدمات خاصة وتستدعي توفر فرص غير تقليدية للنمو والتعلم، واستخدام أدوات وأساليب معدّلة يتم تنفيذها وتوظيفها على المستوى الفردي، وباللغة التربوية فإن الإعاقة حالة تفرض قيودا على الأداء الأكاديمي، مما يجعل التعلم في الصف العادي وبالطرق التعليمية العادية أمر صعب تحقيقه (الخطيب وآخرون، 2013، ص 12).

كما عرفهم حضاونة وآخرون (2010) بأنهم أولئك الأشخاص الذين يختلفون على نحو أو آخر عن الأشخاص العاديين، أي يختلف أدائهم جسميا أو عقليا أو سلوكيا جوهريا عن أداء أقرانهم العاديين، وعلى أية حال، فإن الأداء العادي يتراوح حول المتوسط.

وعرفهم المشرع الجزائري ضمن المادة رقم 05/85 من القانون المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق ل16 فبراير 1985 المتعلق بالصحة وترقيتها بأنه يعد الشخص معوقا إذا كان طفل أو مراهق أو شخص بالغ أو مسن مصاب بما يلي:

- إما نقص نفسي أو فيزيولوجي.
- إما عجز ناتج عن القيام بنشاط ناتج تكون حدوده عادية للكائن البشر.
- وإما عاهة تحول دون حياة اجتماعية أو تمنعها.

2.2 التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين ضمن المدارس العادية

يتم التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مجموعة من الآليات والطرق التي من شأنها الارتقاء بمستوى الطفل المعاق، فنجد في ذلك مصطلح الدمج الذي يشير إلى رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم في المدارس العادية مع أقرانهم العاديين؛ بحيث يكون الطفل المعاق في بيئة عادية يتفاعل مع أقرانه العاديين فيؤثر فيهم ويتأثر بهم من خلال التشارك في الأنشطة الصفية أو اللاصفية سواء في الأقسام العادية أو الأقسام الخاصة أو غرف المصادر.

ونظرا للتجارب التي خاضتها الدول في مجال الدمج وما حققته من نتائج إيجابية، وتحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص وابتعادا عن نظام العزل وما يخلفه من آثار نفسية سلبية على الطفل المعاق جسدت الجزائر مشروع الدمج من خلال مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية؛ لخصها كل الماحي زبيدة ومكي محمد (2020) في النقاط التالية:

- تحديد قائمة الأطفال:

بالتنسيق بين مديرية التضامن والنشاط الاجتماعي والمؤسسات المكلفة بالتعليم ما قبل التمدرس والجمعيات الناشطة في المجال، بإعداد قائمة بأسماء الأطفال المعنيين حسب الإعاقة.

- ضبط الحاجات للأقسام الخاصة وفتحها:

تقوم مديرية التضامن والنشاط الاجتماعي في نهاية كل سنة من ضبط وتحديد الحاجة إلى الأقسام الخاصة التي سيتم فتحها خلال الموسم الدراسي الموالي، بحيث تعقد جلسة لهذا الغرض بين كل من مديرية التضامن والنشاط الاجتماعي ومديرية التربية على مستوى الولاية حيث يتم فتح أقسام خاصة بالمؤسسات التعليمية وفق القائمة الاسمية المعدة (تحدد فيها طبيعة الإعاقة، المستوى الدراسي، العدد)، ثم ترسل نسخ من هذه المقررات إلى الوزارة الوصية لكل قطاع.

- التجهيزات والوسائل:

تقوم مديرية التربية للولاية بتوفير قاعات بيداغوجية ملائمة لاستقبال الأقسام الخاصة، والتي تتوفر على الوسائل والتجهيزات الضرورية، على غرار الأقسام العادية، كما توفر مديرية التضامن والنشاط الاجتماعي للولاية جميع الوسائل التعليمية والتجهيزات المتخصصة للأقسام الخاصة، وتضمن صيانتها وجودتها، كما يتم توظيف أساتذة ومعلمي التعليم المتخصص، وكذا مستخدمين متخصصين مؤهلين تابعين لقطاع التضامن من أجل تأطير الأقسام الخاصة، كما تتولى مديرية (ة) التربية والوطنية بالتنسيق مع مديرية (ة) التضامن والنشاط الاجتماعي برمجة وتنظيم أيام تكوينية لرسكلة وتأهيل أساتذة ومعلمي التعليم المتخصص مع إشراكهم في الندوات والأيام الدراسية التي تنظمها مديرية التربية للولاية، مع إلزامهم بالمشاركة والحضور في هذه العمليات التكوينية.

3. الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

1.3 منهج الدراسة:

طالبي بشرة ، مسكين عبد الله واقع التكفل بنوي الاحتياجات الخاصة المدمجين ضمن المدارس العادية في الجزائر
اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي، حيث يرى مروان (2000) أن البحوث الوصفية هي التي تهدف إلى اكتشاف الوقائع ووصف الظواهر وصفا دقيقا وتحديد خصائصها تحديدا كيميا أو كمي، وهي التي تقوم بالكشف عن الحالة السابقة للظواهر وكيف توصلت إلى صورتها الحالية وتحاول التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل فهي تهتم بماضي الظواهر وحاضرها ومستقبلها.

2.3 عينة الدراسة ومواصفاتها:

تكونت عينة الدراسة من 20 فردا من المهتمين والعاملين في مجال دمج ذوي الاحتياجات الخاصة (مدير، مفتش، أخصائي تربيه خاصة، مدرس قسم خاص) بولاية الجلفة موزعين على سبع (07) مدارس ابتدائية بها أقسام خاصة، حيث نوجز أهم خصائص العينة فيما يلي:

- حسب متغير المهنة:

الجدول 1: يبين مواصفات عينة الدراسة حسب متغير المهنة

المهنة	العدد	النسبة المئوية %
مفتش إداري	01	05
مفتش تربوي	01	05
مدير	04	20
أخصائي تربيه خاصة	03	15
مدرس القسم الخاص	11	55
المجموع	20	100

المصدر: من إعداد الباحثين بعد تفريغ نتائج الدراسة، 2022.

- حسب متغير الأقدمية المهنية:

الجدول 2: يبين مواصفات عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية المهنية

الأقدمية المهنية	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 3 سنوات	14	70
من 3 – 10 سنوات	5	25
أكثر من 10 سنوات	01	5
المجموع	20	100

المصدر: من إعداد الباحثين بعد تفريغ نتائج الدراسة، 2022.

3.3 أداة الدراسة:

بعد اطلاع الباحثين على مجموعة من الدراسات ذات الصلة بالموضوع كدراسة سمية منصور ورجاء عواد (2012)، ودراسة الشجاع ومحمد (2009) ودراسة سحر و بنت (2004)، قاما باستخدام المقابلة كأداة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تعتبر تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد الذين تم سحبهم بكيفية منعزلة، غير أنها تستعمل في بعض الحالات إزاء المجموعات من أجل استجوابهم بطريقة نصف موجهة والقيام بسحب عينة كيفية بهدف التعرف بعمق على المستجوبين (موريس، 2010، ص197)، واشتملت المقابلة المستخدمة في الدراسة الحالية على 13 بند موزعة على ثلاث أبعاد كما يلي:

- البعد الأول: يتعلق بالتسهيلات البنوية والخدمات المساندة ويشمل البنود رقم 01، 02، 03، 04.

- البعد الثاني: يتعلق بالشروط المتعلقة بهيئة التدريس ويشمل البنود رقم 05، 06، 07، 08.
 - البعد الثالث: يتعلق بطرق التشخيص والتوجيه والمتابعة، ويشمل البنود رقم 09، 10، 11، 12، 13.
4. عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

1.4 عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

نص الفرضية: "الظروف المادية والفيزيائية لأقسام الدمج بالمدارس العادية كافية للتكفل الأنسب بذوي الاحتياجات الخاصة"

للإجابة عن نص هذه الفرضية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية للبدائل الخاصة بالبنود ذات العلاقة، كما هو موضح في الجدول رقم 3:

الجدول 3: يوضح التكرارات والنسب المئوية للإجابات الخاصة بالظروف المادية والفيزيائية لأقسام الدمج.

البنود	البدائل	التكرارات	النسب المئوية
هل ترى بأن كل الظروف متوفرة بالمدرسة الجزائرية العادية لفتح أقسام خاصة؟	نعم	0	%0
	لا	20	%100
	المجموع	20	%100
هل يتم احترام النصوص التنظيمية والتشريعية المعمول بها في تحديد عدد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في القسم الواحد؟	نعم	2	%10
	لا	18	%90
	المجموع	20	%100
هل يستفيد ذوي الاحتياجات الخاصة الساكنين بمناطق معزولة من الإقامة الداخلية أو الاستفادة من الإيواء عند الاقتضاء على مستوى المؤسسات الجوارية التابعة لقطاع التضامن الوطني؟	نعم	0	%0
	لا	20	%100
	المجموع	20	%100
هل يستفيد ذوي الاحتياجات الخاصة من أجهزة تعويضية ووسائل تعليمية مساعدة؟	نعم	0	%0
	لا	20	%100
	المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بعد تفريغ نتائج الدراسة، 2022.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (3) أن كل المبحوثين أجابوا ب "لا" على البند الأول والبند الثالث والبند الرابع؛ أي أن الظروف المتوفرة بالمدارس العادية لا تسمح بفتح أقسام خاصة، وأن ذوي الاحتياجات الخاصة الساكنين بمناطق معزولة لا يستفيدون من الإيواء كما لا يستفيدون من أجهزة تعويضية ووسائل تعليمية مساعدة.

أما فيما يخص البند الثاني المتعلق بمدى احترام النصوص التنظيمية والتشريعية في تحديد عدد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بالقسم الواحد، فقد أجاب 18 مفحوص ب "لا" بنسبة قدرها 90% وأجاب مفحوصين ب "نعم" بنسبة قدرها 10%

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من ركاب أنسية (2013) بعنوان "الدمج المدرسي للمعاق سمعياً (التجربة الجزائرية)"، والتي أشارت إلى أن الأقسام غير مهيأة لاحتياجات الأطفال المعاقين سمعياً، إذ ينقصها الكثير من الوسائل المساعدة على تعليم هذه الفئة، إضافة إلى بُعد مقر السكن عن المؤسسة وكذا انعدام النظام

طالبي بشرة ، مسكين عبد الله واقع التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين ضمن المدارس العادية في الجزائر الداخلي وصعوبة التنقل بالنسبة للتلاميذ وأولياءهم، كما اتفقت أيضا مع نتائج دراسة كل من بيوض زبيدة وبوعزة ربحية (2017) التي توصلت إلى أن أهم المشكلات التي تعيق عملية الدمج تتمثل في عدد التلاميذ في الأقسام الخاصة الذي يتجاوز الحد الأقصى، وعدم جاهزية النظام التعليمي العادي من حيث التصميم والتخطيط للمعاقين، وعدم وجود التسهيلات البنيوية اللازمة لهم داخل المدرسة، والنقص في إعداد المعلمين وتدريبهم لتنمية وتطوير قدراتهم ومهاراتهم للاستجابة وتقدير احتياجات المدمجين.

ويمكن تفسير النتائج المتوصل إليها بأنه تم الشروع في عملية الدمج دون وضع خطة مسبقة تضمن سير هذه العملية، إضافة إلى عدم تخصيص غلاف مالي لتسيير هاته الأقسام وتوفير الأجهزة والوسائل اللازمة، وبالتالي أصبح نظام الدمج شكلي لا يتعدى وضع ذوي الاحتياجات الخاصة في فضاءات لا تسمح لهم بالاستفادة من قدراتهم، حيث لم يتم تشخيص وتحديد المدخلات للوصول إلى المخرجات المطلوبة من نظام الدمج في مناهج مدروسة ومعدة من قبل أخصائيين ما بالك بالتجهيزات المادية التي لا ترقى للمستوى المطلوب للتكفل بهذه الفئة.

حيث أن تنوع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، يتطلب التخطيط للبناء المدرسي بما يتوافق ونوع الإعاقة، وما يشهده الواقع الحالي لمدارسنا، يشير إلى أن هذه الأخيرة أعدت للتلاميذ العاديين دون مراعاة أدنى شروط التكفل بهذه الشريحة بما يسمح دمجها في المجتمع والاستفادة من قدراتها في تحقيق الاستقلال الذاتي والاعتماد على النفس في أبسط احتياجاتها.

2.4 عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

نص الفرضية: "الشروط المتعلقة بهيئة التدريس كافية للتكفل الأنسب بذوي الاحتياجات الخاصة" للإجابة عن نص هذه الفرضية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية للبدائل الخاصة بالبنود ذات العلاقة، كما هو موضح في الجدول رقم 4:

الجدول 4: يوضح التكرارات والنسب المئوية للإجابات الخاصة بالظروف المتعلقة بهيئة التدريس.

البنود	البدائل	التكرارات	النسب المئوية
هل توظيف معلمي التربية الخاصة بصفة العقود المؤقتة التي تكون في حدود سنتين على الأكثر دون مراعاة تخصص الأستاذ، يساهم في تحقيق أهداف الدمج؟	نعم	00	00%
	لا	20	100%
	المجموع	20	100
هل يتكفل مدير التربية مع مدير النشاط الاجتماعي ببرمجة أيام تكوينية لتأهيل معلمي التعليم المتخصص؟	نعم	06	30%
	لا	14	70%
	المجموع	20	100%
هل هناك برامج تعليمية خاصة بفئات ذوي الاحتياجات الخاصة يتم استعمالها وفق أساليب وتقنيات مكية؟	نعم	11	55%
	لا	09	45%
	المجموع	20	100%
هل يقوم معلم التربية الخاصة بتصميم خطط فردية باختلاف نوع الإعاقة؟	نعم	03	15%
	لا	17	85%
	المجموع	20	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بعد تفريغ نتائج الدراسة، 2022.

نلاحظ من خلال مخرجات الجدول رقم (4) أن جميع الباحثين أقرّوا أن توظيف معلمي التربية الخاصة بصفة العقود المؤقتة التي تكون في حدود سنتين على الأكثر دون مراعاة تخصص الأستاذ، لا يساهم في تحقيق أهداف الدمج، والذي ينص عليه البند الأول، كما أشار 14 فرد منهم بنسبة قدرها 70 % أن مدير التربية لا يتكفل مع مدير النشاط الاجتماعي ببرمجة أيام تكوينية لتأهيل معلمي التعليم المتخصص، في حين أقر 06 أفراد منهم عكس ذلك، أما البند المتعلق باستعمال البرامج التعليمية الخاصة بفئات ذوي الاحتياجات الخاصة فقد أجاب 11 فرد بنسبة 55 % أنها تتم وفق أساليب وتقنيات مكيفة عكس ما أشار إليه 09 أفراد منهم بنسبة قدرها 45 %، وقد أجاب أغلبية الباحثين بنسبة قدرها 85 % أن معلم التربية الخاصة لا يقوم بتصميم خطط فردية باختلاف نوع الإعاقة باستثناء 03 أفراد بنسبة 15 % أجابوا بأنه يقوم بذلك.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من بوتر وودوارد وأسلو **Boxter, woodward & olson (2001)** التي أشارت أن معلمي التعليم العام لم يتلقوا تدريباً مناسباً يؤهلهم للتعامل مع حاجات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وإشباعها، وكذا دراسة جاد (2017) الذي أكدت على ضرورة تدريب معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة على مهارات الدمج والتوجيه والإشراف، ودراسة بن موسى وبن زعموش (2017) التي أكدت على انخفاض في مستوى الكفايات التدريسية لمعلمي التربية الخاصة في الجزائر.

ويمكن تفسير النتائج المتوصل إليها إلى عدم وجود سياسة توظيف مخطط لها للتكفل بذوي الاحتياجات الخاصة، حيث اقتصر ذلك على توظيف مديريّة النشاط الاجتماعي لأساتذة بصيغة العقود في أغلبهم لا يمتلكون التخصص المناسب للتعامل مع هذه الفئة، حيث أن تخصصاتهم لا تتفرع عن علم النفس، وتحتاج هذه الفئة إلى التقبل أولاً ثم إلى الطرق المناسبة في التدريس والتي تختلف عن تدريس التلاميذ العاديين، ومنهاج معدل ومخصص لهم، والواقع الحالي يشير عكس ذلك، فلا وجود لمناهج خاصة، ولا لأساتذة مختصين يدركون أهمية الدمج لهذه الفئة، ناهيك عما تم الحديث عنه في نتائج الفرضية الأولى من غياب للتسهيلات البنوية، دون الحديث عن طرق قبول الفئات المعنية بالدمج ومدى إشراك الأولياء في العملية.

3.4 عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

نص الفرضية: "طرق التشخيص والتوجيه والمتابعة المعمول بها كفيلة بالتكفل الأنسب بذوي الاحتياجات الخاصة"

للإجابة عن نص هذه الفرضية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية للبدائل الخاصة بالبنود ذات العلاقة، كما هو موضح في الجدول رقم 5:

الجدول 5: يوضح التكرارات والنسب المئوية للإجابات الخاصة بطرق التشخيص والتوجيه والمتابعة.

النسب المئوية	التكرارات	البدائل	البنود
90%	18	نعم	هل يتم تشخيص وتوجيه ومتابعة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل فريق متعدد التخصصات؟
10%	02	لا	
100%	20	المجموع	
00%	00	نعم	هل تتوفر المدرسة الجزائرية على وسائل واختبارات دقيقة وحديثة كفيلة بالتشخيص الدقيق؟
100%	20	لا	
100%	20	المجموع	
80%	16	نعم	هل يعتمد أساتذة التعليم المتخصص على الاختبارات التحصيلية المقننة في تقييم ذوي الاحتياجات الخاصة؟
20%	04	لا	
100%	20	المجموع	

هل تتوفر المدرسة الجزائرية على مرشدين نفسانيين يعدون جلسات مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة لمعرفة احتياجاتهم وتقديم الدعم النفسي لهم؟	نعم	00	00%
	لا	20	100%
	المجموع	20	100%
هل حقق ذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين بالمدارس العادية المستوى المتوقع منهم؟	نعم	00	00%
	لا	20	100%
	المجموع	20	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بعد تفريغ نتائج الدراسة، 2022.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (5) أن (18 فرد بنسبة قدرها 90%) أقرّوا بأن تشخيص وتوجيه ومتابعة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة يتم من قبل فريق متعدد التخصصات وأجاب (فردين بنسبة 10%) عكس ذلك، وأجاب (16 فرد بنسبة قدرها 80%) أن أساتذة التعليم المتخصص يعتمدون على الاختبارات التحصيلية المقننة في تقييم ذوي الاحتياجات الخاصة وأشار (04 أفراد بنسبة 20%) عكس ذلك، كما أشار جميع الأفراد بنسبة قدرها 100% أن المدرسة الجزائرية لا تتوفر على وسائل واختبارات دقيقة وحديثة كفيلة بالتشخيص الدقيق، وأنها لا تتوفر كذلك على مرشدين نفسانيين يعدون جلسات مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة لمعرفة احتياجاتهم وتقديم الدعم النفسي لهم، وأن ذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين بالمدارس العادية لم يحققوا المستوى المتوقع منهم.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة أحمد إسماعيل (2018) التي أشارت إلى أن أهم أسباب عدم استفادت أصحاب الحاجات الخاصة من الوسائل التعليمية الحديثة هو عدم الاهتمام العربي الرسمي باستجلاب تلك الوسائل، كما أكدت على ضرورة صناعة تلك الوسائل داخل الوطن العربي لتفعيل دورها في الاستفادة القصوى.

ويمكن تفسير النتائج المتوصل إليها بأنه رغم تشخيص وتوجيه و متابعة ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل فريق متعدد التخصصات أثناء الدراسة، إلا أنهم لا يعتمدون على اختبارات ووسائل دقيقة وذلك راجع لعدم توفرها إضافة لضعف الميزانية المخصصة لتسيير الأقسام كما أشرنا إليه سابقا وعدم وجود خطة منهجية تتبعها الدولة لرفع جودة المنتج التعليمي.

فالواقع يشير إلى وجود العديد من الإعاقات في القسم الخاص الواحد، والذي يعكس عدم وجود خطة واضحة للدمج، وأنه لا وجود لتشخيص يحدد نوع الإعاقة القابلة للدمج، وأن هذا الأخير أصبح لا يتعدى وضع الطفل ذوي الاحتياجات الخاصة في قاعة كنوع من الإيواء الذي لا يضمن التكفل الأنسب بما يتوافق مع ما تشير إلى النصوص التشريعية والتنظيمية.

5. خاتمة:

رغم الجهود المبذولة من طرف القائمين على المدرسة الجزائرية للتكفل بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين بالمدارس العادية، إلا أنه هناك الكثير من المعوقات في العديد من الجوانب وذلك راجع لكون النصوص التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالدمج المدرسي تحتاج إلى تكريسها على أرض الواقع من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية، حيث ما تم التوصل إليه في الدراسة الحالية يجعلنا نرصد النقاط التالية:

- عدم وجود سياسة واضحة المعالم للتكفل بذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين بالمدارس العادية ميدانيا.
- عدم تلاءم المناهج التربوية المقدمة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة مع حاجيات وخصائص هذه الفئة.

- تعدد الإعاقات وكثرة التلاميذ في القسم المدمج الواحد وهذا ما يتنافى مع ما تنص عليه المادة رقم 05 من القانون الوزاري المشترك المؤرخ في 13 مارس 2014.
- عدم وجود أساتذة متخصصين، والافتقار لوجود دورات تدريبية وتكوينية من أجل مواكبة التطورات الحاصلة، كما أن غالبيتهم موظفين بصيغة العقود (سنتين على الأكثر).
- النقص الفادح في الأجهزة والوسائل والتسهيلات التي تساعد المعلم المتخصص في أداء مهامه.
- النقص في توفير الخدمات المساندة من نقل، إ طعام، مبيت... الخ.
- عدم وجود أساليب مناسبة لتقييم وتقويم هذه الفئة.

الاقتراحات:

أما بخصوص الاقتراحات التي نقدمها لتعديل أساليب التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين بالمدارس العادية نقترح ما يلي:

■ من حيث التسهيلات البنيوية والخدمات المساندة:

- العمل على تهيئة مدارس نموذجية لاستقبال وفتح أقسام خاصة من كل النواحي (هياكل، ممرات، إدارة، تأطير، أقسام، أجهزة، وسائل... الخ).
- تكثيف في المناهج بما يتلاءم وقدرات واحتياجات كل فئة.
- وضع عدد مناسب للإعاقات في الفصل الواحد واحترامه كما أنه من الضروري الفصل بين الإعاقات (الإعاقة السمعية والزرع القوقعي، التوحد، الإعاقة الذهنية الخفيفة... الخ).

■ من حيث هيئة التدريس:

- ضرورة إعادة النظر في طريقة توظيف أساتذة القسم الخاص، وذلك بالاعتماد على التوظيف عن طريق المسابقة لحاملي شهادات في التربية الخاصة أو علم النفس.
- تكثيف الدورات التكوينية والتدريبية لصالح أساتذة القسم الخاص حول خصائص هذه الفئة، مهاراتهم، الصعوبات التي يواجهونها، كيفية التعامل معهم، الكفايات الصفية، طرق وفنيات التدريس ووضعيات، التقييم والتقويم، تنمية روح العمل الجماعي... الخ؛ أي العمل على رفع الكفاءة في التكفل سواء ما تعلق بالجانب النفسي أو الاجتماعي أو التعليمي، بحيث تكون هذه الدورات شهرية أو فصلية مع إلزامية حضورها ودعم هذه الأقسام بتأطير نوعي للتكفل الفردي والجماعي.
- تزويد الأقسام الخاصة ببرامج تعليمية مكيفة ووسائل وأجهزة مساعدة كآلة برايل للمعاقين بصريا، وكمعينات سمعية وغيرها.

■ من حيث طرق التشخيص والمتابعة والتقييم:

- وضع رزنامة دورية للفريق متعدد التخصصات لمعاينة الحالات، حيث يقوم كل منهم بدورة (متخصص رئيسي: النشاطات اللاصفية والمهارات البدنية، أخصائي عيادي: مستوى الذكاء والسلوكيات والاضطرابات، أخصائي تربوي: القابلية للتعلم ومراقبة المكتسبات الأولية، مساعد اجتماعي: معلومات مفصلة عن الأسرة وتاريخ الحالة...).
- تخصيص غلاف مالي لاقتناء وسائل واختبارات دقيقة وحديثة من أجل الكشف والتشخيص المبكر للحالات.
- تعديل أساليب التقييم والتقويم لهذه الفئة بما يتناسب معهم مع تكوين الأساتذة في محتواها.
- تفعيل الدور المحوري للفريق متعدد التخصصات في كل من الانتقاء، المتابعة، التقييم والتقويم.
- انتقاء الفئات القابلة للدمج من المراكز المتخصصة بعد تأهيلها من طرف المجلس النفسي البيداغوجي.

- طالبي بشرة ، مسكين عبد الله
- واقع التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين ضمن المدارس العادية في الجزائر
- فتح الأقسام الخاصة في مدارس ملائمة من حيث الأسس التصميمية والأثاث والتجهيزات التعليمية.
- إعداد أستاذ القسم الخاص فهو يعتبر حجر الأساس في التكفل وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

6. قائمة المراجع:

- أحمد. اسماعيل، حسين. محمد، الوسائل التعليمية التي تتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة المعوقات والحلول، المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، المجلد 35، العدد (6)، 2018، ص ص 01-21.
- الخرشمي. سحر بنت أحمد، دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، المجلد 16، العدد (2)، 2004، ص ص 793-842.
- الخطيب، جمال وآخرون، مقدمة في تعليم طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، عمان، دار الفكر، 2013.
- الماحي. زبيدة ومكي. محمد، الأطفال المتمدرسون من ذوي الاحتياجات الخاصة بالجزائر بين الواقع والتطلعات، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 8، العدد (1)، 2020، ص ص 192-214.
- بن موسى. يمينه و بن زعموش. نادية بوضياف، الكفايات التدريسية لمعلمي التربية الخاصة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد (31)، 2017، ص ص 629-640.
- ببيوض. زبيدة وبوعزة. ربحية، مشكلات ومعوقات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التربوية بالجزائر، مداخلة في المؤتمر الدولي ذوي الاحتياجات الخاصة بين الواقع والمأمول، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.
- تركي، رابح، أصول التربية والتعليم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
- جاد، منى محمد علي، إعداد وتأهيل معلم الظل كأحد المتطلبات الأساسية لنظام الدمج، مداخلة في مؤتمر مستقبل إعداد المعلم وتنميته في الوطن العربي، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة، 2017.
- حضاونة، محمد وأبو شعيرة، خالد محمد وخباري، ثائر محمد، التربية الخاصة بين التوجهات النظرية والتطبيقية، مكتبة المجتمع العربي، عمان-الأردن 2010.
- خلفاوي. عزيزة وملاح. فاطمة الزهراء، الدمج المدرسي للمعاق بصريا بالجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، المجلد 12، العدد (13)، 2017، ص ص 169-180.
- ركاب. أنيسة، الدمج المدرسي للمعاق سمعيا التجربة الجزائرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 7، العدد (10)، 2013، ص ص 45-51.

- سمية. منصور ورجاء، عواد، تصور مقترح لتطوير نظام دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمرحلة رياض الأطفال بسوريا (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد (1)، 2012، ص 301-356.
- عبد الفتاح. عبد المجيد شريف، التربية الخاصة وبرامجها العلاجية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2011.
- عربيات أحمد. عبد الحليم، (2011)، إرشاد ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم، دار الشروق، بيروت.
- حنفي محمد. علي عبد الرب النبي، متطلبات دمج الأطفال الصم في المدرسة العادية من وجهة نظر العاملين في مجال تربية وتعليم الصم والسمعيين، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2008. تم الاسترداد من www.pdfactory.com
- غريب. المختار، واقع التعليم المكيف في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد، العدد (9)، 2014، ص 115-130.
- مروان. ابراهيم عبد الجليل، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
- مسعودان، أحمد، مقارنة بنائية وظيفية لموضوع تربية ورعاية المعوقين، مجلة حوليات، جامعة قالمة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد (3)، 2009، ص 142-168.
- مورييس، أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية" تدريبات علمية"، ترجمة: صحراوي بوزيد وبو شرف كمال وسبعون سعيد، الجزائر، دار القصة للنشر، ط2، 2010.
- يوسف الشجاع، عبده محمد، تقويم برامج الدمج التربوي للمعاقين بصريا في المدارس العادية بالجمهورية اليمنية، قسم علم النفس التربوي، كلية التربية، جامعة أم درمان الإسلامية السودانية، 2009.
- Boxter, j. A. , Woodward, j., & Olson, D., Effects of reform-based mathematics instruction on low achievers third grade classroom, Elementary School Journal, n0 10, 2001.
- Cook ;Bryan , semmel, Melvyn, and Gerrer, Myichael .(1991). Attitudes of principais and special Ed Education. Teachers Towards the inclusion.